العرب
الجمعة 2019/12/20
السنة 42 العدد 11564

أزمة ليبيا في مهب التعقيدات الداخلية والتناقضات الدولية

اتفاق أنقرة مع حكومة الوفاق يشعل فتيل حرب دبلوماسية موازية لمعركة طرابلس

الاستفزازات التركية تأتي بعكس أهدافها وتقوي جبهة الجيش الليبي دوليا

يسجّل الشهر الأخير من عام 2019 تطورات هامة في ليبيا. ومن خلال نظرة سريعة على شريط الأحداث المتسارعة وعلى التصريحات والتصريحات المضادة لدى عدد كبير من الفاعلين الإقليميين والدوليين ولدى المعسكرين، يمكن ملاحظة أن الأزمة قد وصلت إلى منعطف حاسم، وتمهد لواقع جديد في المرحلة المقبلة، خاصة أن المسار السياسي ومائدة التفاوض يراوحان مكانهما، حيث حالة المبادرات والاتفاقيات الموقعة لا تدفع إلى التفاؤل وبلغت حدا لا يوجد معه أفق غير ما ستفرزه نتائج العمليات العسكرية والميدانية.

د. حسن مصدق
أستاذ في جامعة فانسين باريس 8

باريس- تعاني ليبيا من آفات ثلاث مجتمعة. لم تجد قضيتها الأولى الأمنية حلا بعد أن احتكرت الميليشيات دور الدولة وتحكّمت في رقبة العاصمة بالسلاح، فيما تراوح القضية الاقتصادية المتعلقة بتوزيع الثروة الليبية الاقتصادية مكانها بسبب تحالف غير معلن بين ميليشيات اقتصادية وميليشيات عسكرية. أفرز هذا التحالف بالنتيجة حالة من الاحتقان الجهوي والقبلي يفسّر الصراع حول السلطة وعوائد الدولة ومواردها.

أما القضية الثالثة، وبالرغم من أن القوى الدولية، مثل الولايات المتحدة وروسيا والقوى الأوروبية والإقليمية، تدعو إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى طاولة المفاوضات، فإن هذه الدعوات لم ترافقها أي خطوات عملية وتحركات فعلية تجبر الأطراف على ذلك، بل إن المواقف وتطوراتها الأخيرة أصبحت مرشّحة للتصعيد بين الفرقاء الإقليميين بعد اكتشاف الغاز في شرق المتوسط.

وزادت تركيا من وتيرة التوتر إثر اتفاق ترسيم الحدود البحرية الذي وقعته مع حكومة الوفاق في 28 نوفمبر. وهو الاتفاق الذي أدى إلى المساس بمصالح دول عديدة مثل اليونان وقبرص ومصر، وتصرفت أنقرة وطرابلس كأن هذه البلدان غير موجودة. وفي ظل التقاطع بين هذه العوامل الثلاثة، يبدو جليا أن معركة طرابلس، التي يقودها الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، هي الكفيلة بتغيير مسار الأحداث في ليبيا.

نحو اتجاهات جديدة

انعكست هذه التحولات سلبا على التحضيرات لمؤتمر برلين الذي تحول إلى مؤتمر يهدف بالكاد إلى تقريب المواقف الأوروبية المتنافسة والمتباعدة أكثر منه إلى مؤتمر يسعى إلى إيجاد حل بين الفرقاء في ليبيا. إذ أدرك الأوروبيون مؤخرا أن رهانات باريس وروما وبرلين على أي دور أميركي لإيجاد مخرج سلمي وبالتوصل إلى تفاهم مرض بإيجاد حل للاقتتال الذي يستمر منذ ثماني سنوات قد تبخر، وأن المراهنة على توافق أميركي – أوروبي للعودة إلى مسار سياسي أمر غير واقعي في الوقت الحالي.

لذلك، وسط تعثر العديد من المبادرات، وبعد فشل مساعي المبعوث الأممي غسان سلامة واستمرار الاستقطاب الإقليمي والأطماع التركية في غاز شرق المتوسط، باتت معركة تحرير طرابلس المخرج الوحيد. وتأكّد ذلك بعد ردود الفعل الأوروبية على اتفاق الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق فايز السراج. فقد قررت الحكومة اليونانية طرد سفير حكومة الوفاق، ثم أعلنت قيادة الجيش الليبي والحكومة اليونانية إغلاق الطريق البحري بين جزيرة كريت ومياه ليبيا الدولية بحسب تصريح قائد القوات البحرية الليبية في 13 ديسمبر.

وبقراءة عامة للأحداث الأخيرة، أشعل اتفاق أنقرة مع حكومة الوفاق فتيل حرب دبلوماسية موازية لمعركة طرابلس الحالية. وبالتالي، فإن كل الاحتمالات صارت مفتوحة بشأن الأزمة وتطوراتها في المدى المنظور، فالرئيس التركي يهدّد بإرسال قوات، وهو ما يعني تصاعدا غير مسبوق في الصراع بين الأطراف عبر وكلاء، ويطرح معه إمكانية خطر اتجاه متطرفين هاربين من سوريا إلى ليبيا، أملا في عقد أي صفقة مستقبلية كالتي عقدتها أنقرة مع الروس في سوريا.

عودة روسية جديدة

أدركت روسيا أن استمرار حالة التوازن العسكري بين الإخوة الأعداء، هو السبب الرئيسي في استمرار الأزمة، وأن حالة الانخراط المطلوبة من القوى الكبرى غير جدية، ويشوبها تردد بالغ وعدم الاهتمام فعليًا بحلحلة الأوضاع على الأرض، لذلك مضت موسكو قدما لاستعادة نفوذها السابق في ليبيا، ومن منطلق حصد بعض ثمار عودتها الضاغطة إلى الشرق الأوسط. ما يثير احتمال أن تصبح موسكو ورقة فاعلة في حسم مسار الصراع في ليبيا وتغيير مجرى الحرب، إن لم تكن قد بدأت فعليا في سد الفراغ الأميركي، أملا في فتح آفاق جديدة بمقدورها توسيع مجال التأثير الروسي بعد سوريا في السياسة المتوسطية.

تأمل موسكو من خلال حضورها القوي في إعادة وضع المشاريع الروسية – الليبية القديمة على الطاولة من جديد، بخاصة إعادة تنفيذ عقد شركة السكك الحديدية الروسية البالغ 2.2 مليار دولار، والخاص ببناء خط فائق السرعة على مسافة 550 كلم بين مدينتي سرت وبنغازي، ما يمكن أن يندرج ضمن مشروع إقليمي صيني – روسي لرواق حديدي شمال أفريقي يبدأ من الجزائر، وبالتالي تصبح ليبيا بوابة دخول رسمية للنفوذ الروسي إلى المغرب العربي.

وفي هذه المعادلة، تعتبر موسكو الجيش الليبي شريكا موثوقا به في مكافحة الجماعات المتطرفة، رغم أنها تقول إنها في نفس الوقت منفتحة على حكومة الوفاق للإمساك بعدة أوراق. من هنا، يمكن أن تمد ليبيا روسيا بأسباب المناورة في عملية الشد والجذب التي تدور بينها وبين دول الناتو، وهي حاليا تمثل ملفا حساسا يغذي الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي.

تذبذب السياسة الأميركية

تبنت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب موقفا تكتيكيا يتسم بالانخراط المحدود والمحسوب. نتاجا لهذا الموقف، ارتبكت السياسة الأميركية وانعكس ذلك على تأثيرها في مسار الأحداث، بحيث غابت رؤية أميركية متكاملة للتعامل مع العوامل الذاتية والموضوعية المسببة للنزاع واستمراره، بالرغم من تعيين ريتشارد نولاند سفيرا أميركيا جديدا في منتصف أغسطس 2019.

لكن كان من اللافت تعاون واشنطن مع موسكو لمنع مشروع بيان بريطاني في مجلس الأمن حول وقف إطلاق النار في طرابلس، وهو ما شكل نقطة التقاء بينهما في الشأن الليبي، مما فتح المجال من جديد في الكواليس لعودة موسكو إلى الحلبة واقتراح المساهمة في عملية بحرية متعددة الجنسيات تمنع وصول الأسلحة والجهاديين عن طريق البحر تنفيذا للحظر المفروض من الأمم المتحدة.

فرص وتحديات فرنسية

ترجمت مواقف وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان تمسك فرنسا بمواقفها التقليدية في كل من مؤتمرات باريس وبالليرمو وأبوظبي حول ليبيا؛ حيث أكدت مرارا مطالبتها بوقف إطلاق النار وبلورة حل سياسي. وغالبا ما صرحت باريس بأنّها "تدعم حكومة فايز السراج ووساطة الأمم المتحدة لحل سياسي شامل في ليبيا". لكن هذا التصريح لا يخفي موقف فرنسا الثابت من الوقوف في وجه الحركات المتطرفة وملاحقة القيادات الإرهابية ودعم جهود الجيش الليبي في مكافحة الإرهاب، وهو موقف تتشارك فيه مع روسيا.

ومن ثم، ترى الدوائر الفرنسية أن دعم الجيش الليبي كقوة عسكرية يعمل في اتجاه تحقيق خطتها الإستراتيجية في مكافحة الإرهاب في الساحل الأفريقي، وأن هذه المؤسسة الوطنية هي الوحيدة التي يمكنها تحقيق الاستقرار في ليبيا والحفاظ على وحدة البلاد.

وعلى الرغم من صعوبة ترجيح أي من السيناريوهات يمكن أن ينتج عن معركة طرابلس، فإن العديد من الجهات باتت مقتنعة بأن معركة طرابلس يمكن أن تسفر عن تحريرها من قبضة الميليشيات كمقدمة حل لاتفاق يجعل الجيش الليبي وحده المسؤول عن مقاليد المقدرات الأمنية والعسكرية، رغم تخوف بعض الأطراف من أن يكون ذلك بابا مفتوحا لمعارك استنزاف طويلة الأمد تنذر بتفكيك وسيناريوهات كارثية تؤدي إلى تقسيم البلد.

العقوبات تجبر زعماء جنوب السودان على الرضوخ لنداءات السلام

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

حلت الذكرى السادسة لاندلاع الحرب الأهلية في جنوب السودان قبل أيام، واصطحبت معها بعض الإشارات التي تدعو إلى التفاؤل بتنفيذ اتفاق السلام بين طرفيها، الرئيس سلفا كير، وغريمه ونائبه السابق رياك مشار، حيث تعهد الجانبان، الثلاثاء الماضي، بتشكيل حكومة وحدة وطنية مع حلول فبراير المقبل، وتجاوز جميع العقبات التي حالت دون ذلك أكثر من مرة، ووضعت الدولة الوليدة على فوهة بركان قد تصل انعكاساته إلى دول مجاورة.

لم يستجب الطرفان للكثير من الضغوط التي مورست عليهما لإجبارهما على الرضوخ لمتطلبات السلام، واستهان كلاهما بالنداءات الخارجية، بعد تحميلهما مسؤولية التعثر في استعادة الأمن والاستقرار، والتمسك بمواقف حالت دون تقريب المسافات.

تقديم تنازلات

في كل اللقاءات التي عقدت بينهما في جوبا أو أديس أبابا أو الخرطوم، لم تكن النوايا خالصة لتقديم تنازلات تنهي الحرب الممتدة لسنوات، وتوقف نزيف الخسائر في الأرواح، وتضع حدا لظاهرة المشردين والنازحين التي أصبحت تؤرق المجتمع الدولي، وتقف شاهدة على إخفاقه المستمر في إنهاء مأساة جنوب السودان.

أثمرت الضغوط المادية والمعنوية التي مورست من قبل الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وبعض دول المنطقة، في إجبار كير ومشار على التوصل إلى تفاهمات حاسمة لتشكيل الحكومة، بعدما تجاوزا الموعد السابق في 12 نوفمبر الماضي، ومددا المهلة مئة يوم أخرى، بما أثار مخاوف من استمرار الحرب الأهلية، بكل ما جلبته من مشكلات إنسانية في الدولة.

أضفى تعهد المسؤولين الواضح للمضي قدما في طريق الحكومة في كل الأحوال، "إذا لم تكتمل الترتيبات ستشكل حكومة انتقالية لتحسم القضايا القائمة"، بريقا من الأمل، يوحي بالعزيمة والرغبة في أن يكون هذا الموعد آخر حلقة في حلقات نقض العهود، لأن مواصلة الدوران في الدائرة المغلقة سوف تقود إلى مشكلات أشد وطأة.

جاء الاتفاق الجديد بعد يوم واحد من قيام وزارة الخزانة الأميركية بفرض عقوبات على اثنين من كبار المسؤولين في جنوب السودان، وهما وزير الشؤون الحكومية، مارتن إليا لومورو، ووزير الدفاع، كول مانيانغ غوك، وتم وضعهما على اللائحة السوداء للعقوبات، لدورهما في تغذية الصراع بالروافد التي تجعله مستمرا والاتهام بالثراء الشخصي وتأخير تشكيل الحكومة.

اتهمت وزارة الخزانة صراحة لومورو بتجنيد عصابات مسلحة للهجوم على قوات معارضة، بينما قالت إن جوك أخفق في سحب قوات عسكرية من ميدان المعركة، مثلما هو متفق عليه، ما أجج العنف بين قبائل منافسة، وتجهيز ميليشيات متعددة لاحتمال تجدد أعمال العنف في أي وقت، وهي الإشكالية التي تجعل الأوضاع مفتوحة على كل الاحتمالات الغامضة، وهو ما يؤرق المجتمع الدولي.

تصمم الولايات المتحدة هذه المرة على مواصلة ضغوطها وتبني خطوات أكثر حسما، وأبدت اهتماما بتفعيل العقوبات الدولية السابقة، لأن التأثيرات الاستراتيجية للحرب قد لا تستطيع واشنطن تحملها، في ظل تنافس بعض القوى الكبرى، مثل الصين وروسيا، وحرصها على التمترس في جنوب السودان ومنه إلى دول أخرى في قارة أفريقيا.

أبدت واشنطن استعدادا لفرض إجراءات صارمة على كل من يتسبب في تأجيج النزاعات، وقيدت عملية منح التأشيرات لأي شخصيات يمكن أن تعرقل التوصل إلى سلام مستقر، ودعت مجلس الأمن إلى النظر في مسألة فرض عقوبات شديدة وواسعة، إذا فشل كير ومشار في الالتزام بتنفيذ بنود اتفاق السلام.

تخضع دولة جنوب السودان لعقوبات مختلفة منذ اندلاع الحرب الأهلية، ويتم تجديدها سنويا من قبل مجلس الأمن، وتشمل حظر توريد السلاح، وتجميد أصول وممتلكات تابعة لمسؤولين عن المعارك، وجرى توجيه اتهامات غير مباشرة لبعض دول الجوار بعدم الالتزام بالعقوبات، الأمر الذي ساعد في تقويض مبادرات التسوية.

يدور الخلاف الأساسي بين كير ومشار حول ترسيم الحدود في بعض الولايات، وجمع المقاتلين ودمجهم في جيش نظامي موحد، ولعبت المخاوف المتبادلة من نوايا الآخر دورا مهما في توسيع الهوة بينهما، وقادت إلى تعقيد الكثير من القضايا، وتصاعد حدة الاستقطاب لقوى مسلحة وسياسية وقبلية، بما ضاعف من المأزق، حتى ارتاح الطرفان إلى صيغة اللاحرب واللاسلم الراهنة، وفضلاها على امتلاك إرادة للحل السياسي الناجح، خوفا من دفع تكاليفه.

أصبحت مصداقية كير ومشار على المحك، بعد أن زاد تفاعل دوائر إقليمية ودولية مع ما يجري من تدهور في جنوب السودان، وتم تجاوز الصمت والتقاعس والتراخي السابق لأجل وضع حد لأزمة يمكن أن تلقي بالمزيد من التداعيات السلبية على الدول المجاورة. وأول اختبار حقيقي هو تشكيل الحكومة بصورة متوازنة وقابلة للحياة، فهذه ليست المرة الأولى التي تحدد فيها توقيتات معينة ثم يتم خرقها من جانب الطرفين أو أحدهما. يأتي الاختلاف هذه المرة من حرص قوى عديدة على وضع جنوب السودان على طريق التسوية السياسية الشاق، بما يتماشى مع التطورات المتلاحقة وتنامي محور السلام والتنمية في المنطقة، والتي شهدت تقدما ملحوظا في حل الصراعات، بين إثيوبيا وإريتريا، وكينيا والصومال، فضلا عن السودان الذي قطع شوطا كبيرا في تجاوز جزء من جراحه الداخلية، وشرعت السلطة الانتقالية في إيجاد توافقات مع الحركات المسلحة، من خلال محادثات جرت مقاطع كبيرة منها في جوبا نفسها.

> أصبحت مصداقية كير ومشار على المحك، بعد أن زاد تفاعل دوائر إقليمية ودولية مع ما يجري من تدهور في جنوب السودان، وتم تجاوز الصمت والتقاعس والتراخي السابق لأجل وضع حد لأزمة يمكن أن تلقي بالمزيد من التداعيات السلبية على الدول المجاورة

حل نهائي

تعرض الرئيس سلفا كير الفترة الماضية لحملات سياسية ضارية شككت في توجهاته نحو السلام، وأثرت على الدور الذي يقوم به في المفاوضات بين الخرطوم والجبهة الثورية السودانية، وألمحت بعض الجهات الإقليمية إلى سحب البساط من تحت قدميه بخصوص هذا الملف، باعتباره "غير جدير بالثقة"، والأولى به أن يتفاهم مع معارضيه، ويجد حلا نهائيا لأزمة حادة نخرت بنيان الدولة، وباتت تهدد مستقبلها.

يشعر كير بأنه أضحى في مفترق طرق؛ فإما أن يتفاهم مضطرا مع خصمه اللدود رياك مشار، وإما أن يتعرض لعقوبات دولية، كما تعرض مسؤولون في حكومته أخيرا، وربما تشمل جهات نافذة في الدولة، وتترتب على ذلك تداعيات سياسية، مثل سحب ملف الحوارات بين الجبهة الثورية، كممثلة للحركات المسلحة، والخرطوم، بما يضعف الثقة في إدارة جوبا، ويعمق جراحها في المنطقة، ففي الوقت الذي تتجه فيه معظم دولها إلى تسويات مرضية سوف يمثل سلفا كير لحنا سياسيا شاذا في هذا المجال، وتتسلط عليه أضواء الممانعة والتمرد والرفض، وربما العقوبات.

يبدو الاهتمام الدولي هذه المرة أكثر جدية، فقد أثارت الحرب الأهلية في جنوب السودان ذعر دوائر كثيرة، وحاولت تقديم مقاربات لوقفها، غير أنها لم تكن في غالبيتها جادة، واقتصرت على تهدئة الشق الإنساني، حيث سبب إزعاجا لبعض القيادات، وحتى قرارات مجلس الأمن والتلويح بفرض عقوبات لم تأخذ طابعا جديا يجبر طرفي النزاع على التجاوب مع جهود السلام، واعتمد كل منهما على قوى إقليمية تناصره، بشكل أسهم في تمديد الصراع.

تحتاج جملة المواقف الجديدة إلى درجة عالية من تحييد العناصر الإقليمية التي ارتاحت لصيغة التنافر بين كير ومشار، وتحديد الدول التي تغذي الصراع بصراحة ودون تلميحات، لأن سد المنافذ الخارجية أولى أدوات تحقيق السلام، خاصة أن لعبة الحرب بالوكالة التي برعت فيها بعض القوى وسادت المنطقة لفترة بدأت تتقلص، فالأعباء الناجمة عنها أصبحت مكلفة. ولذلك سيرضخ كير ومشار للسلام للهروب من العقوبات.